

القضايا المتعلقة برهانات المستقبل للشراكة بين المغرب والاتحاد الأوروبي

يوم دراسي بالمعهد الملكي للدراسات الإستراتيجية

24 يونيو 2011

جان لويس ريفيرز، أستاذ بأورو ميد ماناجمنت بالجامعة الجنوبية، منسق ورئيس اللجنة العلمية للمنتدى الأورو متوسطي لمعاهد العلوم الاقتصادية

1. الرهانات

1.1 الوضع الراهن في البلدان العربية المتحولة وتطوراته الممكنة

يفرض الوضع الراهن التوفر على رؤية واضحة للتغيير النموذجي الذي يفرضه الربيع العربي. حيث يتمثل العنصر الواجب إعادة النظر فيه في نهاية "شكل الرأسمالية السلطوية والغرارة". وبصيغة أكثر مرونة، يتحدث الأدب عن فشل "نموذج المساومة السلطوي" (المرجو الرجوع إلى غندي وبرزيفوسكي 2006؛ ديزي؛ ديزي إي أل، 2009). أعتقد أن الموازة لافقة للنظر مع ما شهدناه في نهاية الثمانينات في بلدان قطاع الشرق، إلا أن الأسباب في هذا الإطار مختلفة، ومن المحتمل أن يتم فهم هذا الوضع أسهل إذا تصرفنا على المستوى المطلوب.

أعتقد أنه من الممكن أن نربح كل شيء إذا انخرطنا بطريقة حاسمة في هذا العالم الجديد الواجب بناؤه.

بعض معالم الرؤية:

- ✓ الضمان الفوري والمستمر لأدنى الشروط الأساسية خاصة في ما يتعلق بالسلامة الغذائية (من هنا انطلقت جميع الثورات العربية منذ أربعين سنة، خاصة تحت حكم السادات بصعود الإخوان المسلمين بعد ثورة القاهرة، والحرائق في طريق الأهرام والفنادق... الشيء نفسه حدث في الرباط وتونس العاصمة على إثر بعثات صندوق النقد الدولي التي أرادت إلغاء دعم المواد الزراعية – إذا كان الوضع مبررا على المستوى الاقتصادي لكنه غير معقول على المستوى الاجتماعي).
- ✓ الوعي بأن الأداء الاقتصادي في سياق الانفتاح على التبادلات يمدد الفضاء الاجتماعي الداخلي. وبالتالي يجب التوجه إلى تعويض أفضل للخاسرين وضمان تحسين الحصول على الرعاية والسهر على التوازنات الإقليمية، كما يجب التركيز على عدالة نموذج التنمية في حالة عدم القدرة على تعزيز المساواة كما يجب.
- ✓ وتعتبر الديمقراطية، في جميع أشكالها، أساس كل ذلك. وسيشكل ذلك العامل الجديد للنمو الاقتصادي. حيث يجدر القول إنه في العالم العصري تعتبر الحرية والشفافية عوامل للنمو الاقتصادي.
- ✓ التعمق في معالجة أحد عوامل الإنتاج الذي يجب أن يركز كل اهتمامه على: الشباب (بدل الرأسمال). ستكون هناك دائما حاجة إلى الرأسمال، لكن ليس بنفس الأشكال وبنفس الآثار.
- إذا تقبلنا فكرة أننا نتوجه نحو الانتقال من الرأسمالية السلطوية والفاصلة إلى الرأسمالية الديمقراطية، سنواجه بالضرورة، في البلدان التي تعرف انتقالا غير مفاجئ خلال مدة تتراوح بين 4 و5 سنوات صعوبات كبيرة على المدى القصير التي من شأنها أن تعرض العملية برمتها للخطر.
- ✓ انخفاض قوي للنمو، ناتج عن توقعات الوكلاء، إنه لمن السريالي رؤية المجلس الأوربي يقول "ستتجاوزون ذلك إذا حققتكم تكامل جنوب- جنوب". كما أن هذا الموضوع ليس على المدى القصير بالنسبة لاستئناف الاستثمار، حيث لم تعد صناديق الاستثمار قادرة على جمع الأموال، كما لم يعد المقولون يخاطرون.
- ✓ ارتفاع قوي جدا للنمو ناتج عن قصور الميزانية في البلدان حيث يتوفر الانتقال على خصائصه (مصر وتونس) بسبب انخفاض مداخيل الضرائب غير المباشرة وتوظيف كتلة من الموظفين الشباب (مما سيعطي بعد خمس سنوات مخططات جذرية للتكيف)، والتضخم وانخفاض المخزون (السياحة، التحويلات) والضغط

على العملات وارتفاع نسبة الفوائد... لن نستطيع النفاذ من هذه الظواهر، لكن يجب أن نحاول فوراً الوقاية منها بفضل التزام دول الشمال.

✓ سيرتبط كل شيء كما في الدول القديمة للقطاع السوفيتي بتوقعات الوكلاء (سياحنا، مستثمرونا، شباب الجنوب)، إذ يجب دعم رؤية سياسية تمنح الرؤية وترفع التحويلات المادية المجانية أو المضمونة للشمال نحو الجنوب.

1.2 المفاتيح الرئيسية للرؤية السياسية الجديدة

(1) ضرورة وضع نموذج جديد للتنمية

يجب العمل على نموذج للتنمية يمثل غالبية السكان، إلا أنه في معظم الحالات لا يمثل نموذج التنمية غالبية السكان، ولكن مصالح نخبة محدودة. لقد حصل هذا النموذج على ما يستحق لأنه قد رفع النمو بطريقة ملحوظة وساهم في تنويع محتواه ودفع البلدان إلى الانفتاح أكثر. حيث تميز بتسريع وثيرة الاستثمار الداخلي والأجنبي بطريقة قليلة التباين عن طريق نمو يرتبط أساساً بقوى السوق (وانخفاض التزام الموظفين بما هو عمومي) والمبادرة الخاصة والتدخل الأدنى للدول؛ وللذهاب في اتجاه هذه النخبوية، وضعت اتفاقات محددة بشأن تخصيص الأراضي ووضع عقود كبرى (الطاقة، مشاريع كبرى...) وسياسة التنافس والمساعدات المالية التي غالباً ما توجه نحو مصالح رجال الأعمال الأثرياء والأقوياء نظراً لكونهم أيضاً أصحاب السلطة السياسية. كما يتميز أيضاً بصعوبة القيام بالتحويلات الضرورية نظراً للمنافسة القائمة بين البلدان من أجل جلب الرساميل الأجنبية (وبالتالي معالجة ضريبية إيجابية جداً). لقد تم القيام بالتحويلات الاجتماعية أكثر فأكثر من طرف المنظمات غير الحكومية على أساس التمويل الدولي للعمليات المستهدفة، ومما لا شك فيه أنها مسألة جيدة، إلا أنها غالباً ما تؤدي إلى عدم الاهتمام بما يكفي بكبرى المؤسسات الوطنية ("المؤسسات المنغلقة") المكلفة بتوازن المجتمع.

(2) خمس توجيهات محددة يجب تتبعها:

✓ يتمثل التوجيه الأول في الضرورة الديمقراطية التي تفرض أولاً معلومات جيدة وحررة كلياً بالنسبة للصحافة، وعميقة ومتوفرة للباحثين وللمتقنين عموماً، وتمثيل وطني أفضل لجميع الفئات الاجتماعية، ومشاركة أفضل في القرارات بما في ذلك المستوى المحلي، والفصل الفعلي للسلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية.

✓ يتعلق الثاني بتحسين الاشتغال الملموس للمؤسسات من أجل الحصول على ثقة السكان. لقد قام خمسة عشر اقتصادياً بدعوة في الصحافة الدولية لكي تمنح مجموعة 8 مساعدة هامة لبلدان الربيع العربي (الشيء الذي قامت به بالنسبة لتونس ومصر بمبلغ 40 مليار دولار). تتمثل الفكرة في أنه في إطار مسلسل الانتقال الجاري، تعاني هذه البلدان (وهو الحال فعلاً) من تأثير منحنى على شكل J تتحمله البلدان المتقدمة، على نحو ما تم القيام به تجاه بلدان أوروبا الشرقية. وبعد مرور يومين على الدعوة، فتح أ. فيلس منبراً ينتقد من خلاله هذه الدعوة قائلاً إن هذا التحويل غير مجد بل قد يكون مؤذياً في سياق "التواطؤ" الراهن (أو بالأحرى الرشوة). وباختصار شديد، يمكن تلخيص ملاحظته المبالغ فيها على مستوى التحويل المالي لكنها تستحق الاهتمام، كما يلي: "كل هذا غير مجدي، إذا لم يجد الشباب عملاً وديناميكية، إذا لم تكن المناقصات العمومية نزيهة ومراقبة من طرف أجهزة مستقلة، وإذا أدت الخصخصة إلى وجود زيادة في اللجان من طرف كبرى المجموعات العالمية، وأخطر من ذلك ولكون هذا العنصر أكثر عمقا وتدليسا، إذا وجب دفع مقابل أو التوفر على قريب ذي منصب جيد من أجل الحصول على عمل في الإدارة، أو رخصة للبناء، أو قرار إيجابي من المحكمة التجارية، أو رخصة بائع متجول، أو التسجيل في المدرسة، أو الحصول على مساعدة فلاحية، إلخ". يتعلق الأمر بقضية أساسية في منطقة المتوسط (والتي لا تعني بلدان الجنوب فقط)، لأنه إذا بدا من المستحب احتفاظ سكان المتوسط بحس القرب العاطفي الأخوي وكونهم مترددين تجاه نوع من التزمّت المنافع (المؤشرات والتقييمات الأخرى) والذي يتطور في مكان ما من العالم، لا يجب أن يؤدي هذا القرب الاجتماعي إلى تواطؤ الفئات أو الشبكات. وفي هذا الصدد، يتعلق الأمر بالأداب والأخلاق التي يجب تلقينها في المدرسة نظراً لأن تحول الإطار القانوني للمؤسسات غير فعال على العموم. كما يجب أن تتم إدانتها في

الصحافة والمحاكم بغض النظر عن المكانة الاجتماعية للأشخاص المعنيين. تفترض هذه الملاحظة على الفور تأسيس وكالة مستقلة كلياً لمراقبة المناقصات العمومية وعمليات الخصخصة وجهاز الوساطة بين المواطنين والسلطات.

- ✓ يتعلق التوجيه الثالث بشكل أكثر مباشرة بالانفتاح الدولي والانخراط في العولمة. تعتبر هذه الأخيرة ضرورية إلا أنها يجب أن تتم مع الوعي الواضح أنه إذا كان الانفتاح يتسبب دائماً في أرباح صافية في الناتج الداخلي الإجمالي (الأشخاص في القطاعات التي تحظى بالامتيازات التفضيلية وأولئك الذين يعملون في مقاولات تعمل باقتصادات السعة). إلا أنها تتسبب كذلك في صعوبات لخاسريها (القطاعات ذات مساوئ تفضيلية والقطاعات المحمية). ويعد الاعتبار الصريح للخاسرين إجبارياً (والتحويل المفروض) بمجرد تنفيذ التدابير. سأعود إلى هذه النقطة عندما سأطرق لقضية الشراكة المتقدمة مع الاتحاد الأوروبي، لاسيما الانفتاح على الخدمات. ثانياً، لا يجب أن تكون "سانجة" ويجب أن تتم مواكبتها بسياسات مهيكلت تسمح بتنمية الامتيازات التفضيلية الجديدة (المرجو الرجوع إلى رودريك)، وهذا ما يقوم به الكل اليوم.
- ✓ يتعلق الرابع بالخروج من الأعلى، أي ولوج اقتصاد المعرفة، المرور من نمو ذي تراكم واسع للرأسمال إلى نمو ذي إنتاجية شاملة للعوامل. يتلخص هذا الأخير في ثلاث كلمات: الثقة – الدينامية – تعبئة الشباب.
- ✓ أما الخامس أخيراً، فيتمثل في البحث عن توازن إقليمي أفضل عن طريق اللامركزية/ التركيز الموجهين جيداً، والبنيات التحتية وتنمية العالم القروي.

2. الرهانات بالنسبة للمغرب: إجراء انتقال سلس

إن المغرب معني بالقضايا السابقة، لكن بشكل أقل من جيرانه وانطلاقاً من وضع أولي أفضل. تجدر الإشارة إلى نقطة مهمة ألا وهي تحديد ووضع التطورات الديمقراطية الواجب إجراؤها، خاصة في ما يتعلق بفصل السلط ومشاركة المواطنين. إلا أنه رغم ذلك، يبدو من الواجب القيام بتطور كبير. لن أقوم بعرض الوضع الاجتماعي والاقتصادي للمغرب المعروف من طرف الجميع هنا (نمو اقتصادي مستدام بحوالي 4%، التقدم الهام في التنويع والانفتاح، تطور سريع لنموذج النمو لفائدة الإنتاجية الشاملة للعوامل، الاختلالات الإقليمية الكبرى، الوضع الأولي المقلق للفقر لكن مع انخفاض ثابت وارتفاع في عدم التكافؤ، اقتصاد كلي مضبوط، الشروع في السياسة الهيكلية (مخطط إقلاع).

أعتقد أنه يجدر بالمغرب تحديد إستراتيجية شاملة وواضحة تأخذ بعين الاعتبار الملاحظات السابقة. أما عن النقاط التي يجب أن تدعم الرؤية الجديدة فهي كالتالي:

- ✓ **التوجه نحو النمو الشامل الموزع بطريقة منسقة في جميع الأقاليم.** يفترض ذلك التقدم نحو اندفاع منحنى كوزنتس بخفض الفارق بين نمو يقارب 4% وتقلص الفقر (2%) الذي يدل على أن عدم التكافؤ يرتفع سنوياً بنسبة 2%.
- ✓ **ضمان ظروف العيش الأساسية (الغذاء، الصحة) للجميع،** مما يفترض التساؤل حول السلامة الغذائية والتنمية القروية.
- ✓ **الدفاع عن الأخلاقيات الوطنية،** مما يعني أنه في حالة عدم التقدم بسرعة نحو المساواة، نقوم بتقوية: محاربة الأمية، معالجة مشكل ترك المدرسة (مقاربة الكفاءات لإكمال المقاربة المتعلقة بالدبلوم (أنظر E2C إلخ)، التنمية كبرى للتعليم والتناوب، الإدماج في كافة دورات ضبط مجموعة "المقولة" (حساب النقاط السيئة، قراءة الحصيلة وحساب الاستغلال، إنجاز خطة الأعمال، رخصة سياقة معلوماتية بواسطة "التعلم اللين"، الألعاب، الندوات، إلخ) الشفافية في جميع المجالات التي تتعلق بالتشغيل (أنظر أعلاه).
- ✓ **تنمية اقتصاد المعرفة** بالاعتماد على الشباب. يفترض ذلك فهم انتظاراتهم والسماح لهم بالتعبير عنها ومنحهم إمكانية المشاركة السياسية. ويستوجب ذلك تحسيناً كلياً لجودة النظام التربوي (وفي هذا الصدد، لا ينتمي المغرب للبلدان الخاضعة لاختبارات البرنامج الدولي لتقييم الطلبة (PISA)، وهو النقص الواجب تجاوزه لإعطاء مؤشر تفضيلي للمؤسسات المعنية). كما يستلزم نهج سياسة جريئة لتنمية التناوب والتكوين

المهني، وتطوير آليات التخفيف المرتكزة على القروض غير المضمونة من أجل فتح الطريق أمام المقاولات ووضع نظام المشاريع الذاتية. تقارب نسبة البطالة في صفوف البالغين من العمر 15-24 سنة 20%، أما في صفوف البالغين من العمر 25-34 سنة فتبلغ 13% دون احتساب العمالة الناقصة والعمل غير الرسمي وغير المؤمن. وتعتبر الأوساط الحضرية الأكثر تضررا، في حين تتضرر الأوساط القروية من الفقر. يقتضي اقتصاد النمو اعترافا اجتماعيا أفضل بمهنة الباحث والأنظمة المشجعة لإيداع براءات الاختراع.

✓ **تعزيز تنمية الصناعات الكبرى والمتوسطة - المقاولات الكبرى والمتوسطة** عن طريق تشجيع خلقها (يلعب القطاع البنكي ذي السيولة الفائضة دورا محوريا)، العمل على جعل تأثيرات الاستثمارات الأجنبية المباشرة أكبر (وهو ما يمكن الحصول عليه عن طريق خلق، بمساعدة المجتمع الدولي، صندوق ضمان الاستثمارات الأجنبية المباشرة بشروط تعاقدية متعلقة بالتعهد الثاني)، ووضع صناديق معفاة من الضرائب كما هو الحال في أوروبا (أنظر صناديق الاستثمار المحلية). تعتبر هذه التدابير ضرورية لكون المغرب لا ينتج إلا 0.35% من الزيادة في التشغيل مقابل 1% من النمو الإضافي (نسبة أقل بكثير من تونس 0.55%). حيث يجدر استيعاب أن هذا الهدف لا يتلاءم مع الانفتاح الدولي بقدر ما يسمح هذا الأخير للصناعات الكبرى والمتوسطة - المقاولات الكبرى والمتوسطة، كما بينت ذلك العديد من الدراسات، بالحصول على أرباح الإنتاجية بفضل المداخل المستوردة.

ينضاف إلى ذلك تتبع سياسة الانفتاح والإصلاحات المؤسساتية المرتبطة. إلا أنه ليس من المؤكد أن تكون الأرباح الإضافية المنتظرة من الانفتاح هامة جدا، كما أن الآلية التي تسمح بتمويل هذه التطورات فعالة جدا. يتعلق الأمر عموما بصناديق إضافية مخصصة لأقسام وزارية ومؤسسات تغير إطارها التنظيمي لتقوم بتكييفه دون تغيير فعلي للممارسات. غير أن النقص الجلي في المحتوى التكنولوجي للصادرات المغربية (انظر تقرير "فيميس" لسنة 2010) يدعو إلى تعميق الخطوات المتعلقة بالجودة، خاصة من أجل الاقتراب من المواصفات الأوروبية.

3. الوضع المتقدم للمغرب في إطار سياسة الجوار مع الاتحاد الأوروبي

يضع الوضع المتقدم الذي يحظى به المغرب في علاقاته مع الاتحاد الأوروبي المغرب في طليعة البلدان المتوسطة (حوالي 180 مليون أورو سنة 2010 من التحويلات المجانية و388 مليون من قروض البنك الدولي الأوروبي عن المدة ما بين 2007-2013). وقد تم الترحيب بهذا التطور مع الأخذ بعين الاعتبار الارتباط الموجود مع الاتحاد الأوروبي (تتم 3/2 من المبادلات التجارية للمغرب مع الاتحاد الأوروبي)، وهو يتعلق بتوسيع منطقة التبادل الحر والتطورات المؤسساتية (خاصة تقريب الإطار القانوني والمواصفات التي تسمح بالولوج إلى السوق الأوروبية). يتعلق الأمر باعتماد قواعد الاتحاد الأوروبي بالنسبة للزراعة والخدمات والملكية الثقافية وإمكانية الانخراط في بعض البرامج الأوروبية الكبرى. تنضاف إلى ذلك أعمال معينة أكثر تحديدا بالنسبة للتنمية القروية والمساواة بين الرجل والمرأة ومحاربة الأمية، إلخ.

يتعلق السؤال الأول بالإستراتيجية السياسية: هل المغرب محق في تعميق جذوره في الاتحاد الأوروبي في الوقت الراهن بالنظر إلى ما قيل سابقا؟ الجواب على هذا السؤال إيجابي بوضوح لأن النموذج الخطير يتصرف كما يحلو له بسبب الترابط بين المجموعتين. تتعزز وجهة النظر هته بكون الاتحاد الأوروبي المجموعة التي وجهت، منذ 1995، الخطاب الأكثر اتساقا وقوة لصالح الديمقراطية وتحرير المرأة وحقوق الإنسان وتحويل المؤسسات. وبالتالي يعتبر الرجوع إلى الاتحاد الأوروبي وسيلة فعالة لإطلاق الإصلاحات على المستوى الداخلي. ويتمثل الأسف الوحيد في غياب احتمال الانضمام إليه وأن يكون "الكل باستثناء المؤسسات" أفضل منظور متوفر. والجدير بالذكر أن العضوية الكاملة في السوق الأوروبية تفرض تسجيل 3000 مبدأ توجيهيا في القانون المغربي الشيء الذي يعتبر كلفة وعبا كبيرا.

أما السؤال الثاني فيتعلق بحجم الالتزام المالي، إذ تعتبر الأرقام المشار إليها أعلاه ضعيفة على الرغم من كونها ذات أهمية مقارنة بما تتوصل به البلدان المتوسطة، وذلك بالنظر إلى حقيقة معادلة التحويل الممثلة أدناه. وبالنظر إلى الأرقام نجد أن الاتحاد الأوروبي الذي يمثل 3/2 من المبالغ:

(1) يقوم بتحويل "غير منفذ" لا يمكن أن يكتمل إلا بالاستثمارات الأجنبية المباشرة والقروض البنكية، حيث يأتي نظام الترابط المادي لفائدة الاتحاد الأوروبي، وقد كان ذلك متوقعا منذ 1995 وأتيحت لنا فرصة الإشارة إليه آنذاك. والحال أن البلدان المتوسطة كانت تلج بحرية من قبل إلى السوق الأوروبية للحصول على المواد الصناعية في إطار السياسة المتوسطة الجديدة. حيث أجبرتها برشلونة ومنطقة التبادل الحر الخاصة بها على تحرير أسواق المواد الصناعية القادمة من الاتحاد الأوروبي دون أن تتقدم هذه الأخيرة في المجال الزراعي. غير أن هذا التقدم ذي الامتيازات التفضيلية المعكوسة قد أدى إلى حدوث صدمة أدت بدورها إلى تحريك النمو في البلدان المتوسطة إلا أنها أفقدت توازن معادلة التحويل. لقد تم التوصل إلى أن الاتحاد الأوروبي، في النسبة المئوية للمبادلات، يحصل على أداءات في أسواق البلدان المتوسطة لا يستطيع الحصول عليها في أي مكان من العالم.

(2) في نظام الترابط، يتواجد المغرب في وضع حساس نظرا لأن موازنة نقصه التجاري الملحوظ تتم عبر السياحة و"تحويلات" المهاجرين والاستثمارات الأجنبية المباشرة، مما يفرض عدم تراجع هذه العناصر.

(3) إن هذا الوضع أخذ في التدهور بسبب ارتفاع النقص التجاري وفترة الأزمة والضعف المتعلق بالطلب الأوروبي الداخلي والتي انعكست طبيعيا بارتفاع أقوى للواردات على حساب الصادرات.

(4) ولدت في المغرب ظاهرة جديدة تلاحظ في جميع أنحاء العالم: عندما تتطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة ترتفع تحويلات مداخيل الرأسمال في الاتجاه المعاكس، وفي النهاية يعوض هذا التدفق العائدات الجديدة للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

لذلك، يجب أن يدرك الأوروبيون أن تنمية الشراكة تتم أساسا لفائدتهم، وأنا بعيدون كل البعد عن مخطط مارشال الهادف إلى موازنة معادلة تحويل الولايات المتحدة مع البلدان الأوروبية.

يتمثل السؤال الثالث في التساؤل ما إذا وجب تطور الشراكة مع الاتحاد الأوروبي من أجل الاستجابة إلى الضرورة المذكورة أعلاه والمتعلقة بوضع نموذج جديد للتنمية الذي أخاطر بوصفه بـ "الرأسمالية الديمقراطية المؤسسة على معظم المواطنين والتي تعتبر أكثر شمولية". وفي هذت الصدد، يبدو لي أنه من الواضح أن النظام يجب أن يتطور إن أراد المشاركة في ذلك، والسبب يرجع إلى أن تحرير مبادلات المنتجات والخدمات، مستقبلا، والذي شكل إلى الآن محور الشراكة، لا يكفي لبناء التنمية الجديدة المنتظرة من طرف السكان، ورغم كونها ضرورية، فإمكاناتها المستقبلية محدودة ويجب أن تعتمد على سياسات نشيطة ذات أبعاد كبرى كما تمت الإشارة إلى ذلك أعلاه، فالشراكة المتقدمة يجب أن تركز على ذلك. وفي هذا الصدد، يبدو احتمال اعتماد المغرب على التوجيهات الأوروبية بشأن المنافسة أمر مشكوك فيه بشدة. وأخيرا، لا يمكن معالجة قضية الخدمات بطريقة غير متباينة. بالنسبة للخدمات "العوامل" أي النقل والموانئ والتأمينات والمالية والاتصالات السلكية واللاسلكية سيحسن الانفتاح التنافسية (لكن مع الإشارة إلى أن بنكا أوريبيا كبيرا واحدا بإمكانه شراء جميع الأبنك المتوسطة تقريبا، وأنه سيكون دائما من الصعب خصخصة الخطوط الملكية المغربية). أما التوزيع الذي يعتبر خدمة "مجتمعاتية"، فمن البديهي أن يكون فتحه أمام المقاولات العالمية الكبرى بالقطاع خطأ فادحا اليوم، نظرا لأن التعديل سيكون هاما.

ماذا سيحل بالمحلات التجارية الصغرى بالمدينة؟

يبدو لي من الواضح أنه للتوفر على الفعالية الكاملة في السياق الراهن، يجب أن تركز الشراكة مع الاتحاد الأوروبي بشكل أقل على التبادل الحر، والقيام به بتقنية وفطنة، ورفع قاعدتها المالية والمشاركة أكثر في رهانات البنات المطروحة.